

تقييم سعر صرف الدولار الأمريكي كعملة إرتكازية في تسوية المدفوعات الدولية

Assessing the exchange rate of the US dollar as a central currency in the settlement of international payments

علوي شمس نريمان¹، السبتي وسيلة²

¹ جامعة محمد خيضر - بسكرة (الجزائر)، alouichemsnarimane@gmail.com

² جامعة محمد خيضر - بسكرة (الجزائر)، sebti.wassila@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2020-05-21

تاريخ القبول: 2020-05-21

تاريخ الاستلام: 2019-03-03

ملخص:

جاءت الدراسة لتبين مكانة الدولار الأمريكي كأحد العملات الأكثر استخداما في تسوية المدفوعات على الصعيد الدولي، بينما هدفت دراستنا إلى توضيح وتقييم التغير المهندس والمستهدف في تخفيض سعر صرف الدولار الأمريكي من بين العملات الإرتكازية. فخلصت الدراسة بأن الدولار الأمريكي قد حقق تلقائيا ما كان على العملة الدولية الموحدة القيام به، فلقد أدى بالتنسيق في المجال النقدي، بالرغم من الأزمات التي تسبب فيها، إذ تعتبر من وجهات نظر مختلفة أنها فترات ضرورية للنمو الاقتصادي.

كلمات مفتاحية: الدولار الأمريكي، العملات الإرتكازية، سعر الصرف، المدفوعات الدولية

تصنيف JEL: G10, G15.

Abstract:

The study showed that the US dollar is one of the most widely used currencies in the settlement of payments internationally, while our study aimed at clarifying and evaluating the change in the engineer and target in reducing the exchange rate of the US dollar among the major currencies.

The study concludes that the US dollar has automatically achieved what was on the international currency Which, in spite of the crises it has caused, has led to coordination in the monetary sphere, since from different points of view it is considered necessary for economic growth.

Keywords: US Dollar, Currencies, Exchange Rate, International Payments

JEL Classification: G10, G15.

1. مقدمة:

ترتبط العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة للتبادل التجاري الخارجي القائم أساساً على مبدأ التخصص الدولي، ارتباطاً مباشراً بعمليات المدفوعات الدولية، هذا التبادل ينشأ عنه قيام عدد كبير من علاقات دائنة وأخرى مدينة، تتطلب تسويتها وسائل دفع دولية تتمتع بدرجة عالية من الوفرة والانسحاب، إذ عملت الدول المتقدمة على إنشاء نظام يهدف إلى خلق تنسيق نقدي عرف بنظام "بروتن وودز"، قام على أنقاض النظام النقدي قاعدة الذهب، يهتم بمعالجة الاختلالات المؤقتة الناتجة من التبادلات الدولية في موازين المدفوعات ومراقبة أسعار صرف العملات، غير أن هذا النظام جسد وجهة نظر الدول المتقدمة الرأسمالية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي استفادت منه، حيث قامت بتمويل الاحتياجات العالمية من السيولة الدولية عن طريق الإصدار النقدي مستفيدة من عدم قدرة الاحتياطات الدولية الذهبية التي كانت تمثل أداة لتسوية المدفوعات الدولية على مواكبة نمو الإنتاج العالمي من السلع والخدمات، مما أعطى الدولار الأمريكي دوراً أساسياً في تسوية المبادلات الدولية، وفي ظل رفض الاحتياطي الفدرالي الأمريكي تخفيض قيمة الدولار مقابل الذهب، ازدادت حدة الضغوطات، فتم إلغاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب واتخاذ كأداة لتسوية المدفوعات الدولية بديلاً عن الذهب، الأمر الذي انعكس على تسعير السلع الأساسية الدولية، كالنفط الذي أصبحت تعاملته تتم بالدولار الأمريكي.

1.1 إشكالية البحث: ولمعالجة هذه الدراسة سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

➤ كيف يتم تقييم سعر صرف الدولار كأحد العملات الإرتكازية في تسوية المدفوعات الدولية؟

2.1 أسئلة البحث: للإلمام بمعالم الموضوع، نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

➤ هل أسباب اندلاع أزمة الرهن العقاري راجع لتخفيض الدولار مقابل عملات الدول الأوروبية لمواجهة الركود الاقتصادي؟

➤ هل الزيادة في أدوات الدفع ضرورة اقتصادية، وثباتها عائفاً أمام استمرار النمو في مواجهة موازين المدفوعات بأمريكا؟

3.1 فرضيات البحث: وللإجابة على الإشكالية المطروحة نضع الفرضيات التالية:

➤ تبني الولايات المتحدة الأمريكية سياسة نقدية توسعية أدى إلى اندلاع أزمة الرهن العقاري لسنة 2008 .

➤ تغطية العجز لميزان مدفوعات أمريكا بإصدار الدولار، يضيق من ظاهرة الاختلالات بين حجم التبادلات الدولية ويساهم في

التغطية النقدية لنمو الاقتصادي الكمي.

4.1 أهداف البحث ومنهجيته: كانت أهداف البحث واضحة المعالم، تهدف لمعرفة مكانة الدولار الأمريكي كعملة إرتكازية في

تسوية المدفوعات الدولية، وتقييم سعر صرفه بالنسبة للعملات الأخرى.

بينما اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، لاعتباره من أنسب المناهج البحثية للدلالة على الظاهرة المدروسة

ووصفها (دور الدولار الأمريكي في تسوية المدفوعات الدولية)، والكشف عن آثار الانخفاض المستمر في قيمته كهندسة معتمدة في

ذلك، فاستعنا بالعديد من الأدوات العلمية كجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالموضوع، ثم تحليلها واستخلاص نتائجها.

2. ماهية المدفوعات الدولية وأهم العملات الإرتكازية

يستعرض هذا المحور يمثل أهم الوسائل التي اتبعت لتحقيق المزيد من السيولة الدولية، فالرغم من تعددها إلا أنها لازالت عاجزة

عن تقديم الحلول الشاملة لكثير من الممارسات التي مست العلاقات الاقتصادية ومدى فعاليتها، حيث أن محاولة إيجاد نظام نقدي

مستقر ومرن، هو طريق تتخلله مصاعب للاضطراب الحاصل في النظام النقدي الذي يعد سمة للاقتصاد الدولي المعاصر.

1.2 تعريف المدفوعات الدولية: هي عبارة "عن مجموعة من العملات أو بالأحرى الوسائل المعتمد عليها في التسوية الدولية والتي قد

لقيت بالقبول العام لاستخدامها، والتي بواسطتها تستطيع كل دولة تسديد ما عليها من التزامات أو تحصيل ما لها من حقوق لدى

الغير جراء عمليات التبادل الدولي". (01)

2.2 مراحل تطور الاستقرار النقدي وتعلقه بالنظام النقدي العالمي ودور أهم عناصر السيولة الدولية

1.2.2 تسوية المدفوعات في ظل نظام قاعدة الذهب: فيما مضى وبصفة خاصة في الحرب العالمية الأولى، كان الذهب يقدم حلا

بسيطا وكافيا لمشكلة الاستقرار النقدي والسيولة الدولية، وخاصة في ظل التطبيق الصادق لقاعدة الذهب الدولية، ولكن في مرحلة قادمة فشلت قاعدة الذهب كأساس للنظام الدولي، وتراجع معها الذهب ولم يعد يتهيأ له سوى القيام بدور مساعد في تسوية المنازعات الدولية وتعزيز الاحتياط، ويرجع الفشل الى الأسباب الآتية(02):

➤ عدم تلائم توزيع الأرصدة الذهبية بين دول العالم ، فضلا عن مخاطر نقل الذهب بين الدول.
➤ ضعف المعدل السنوي لإنتاج وزيادة حجم الذهب حوالي 1.5 % فقط .بل إن جزء كبير من تلك النسبة يستخدم في الأغراض الصناعية أو في الاكتناز، وبذلك لم تعد أرصدة العالم من الذهب تمثل سوى مجرد نسبة محددة من جملة المدفوعات التي تنساب سنويا.

➤ عدم احترام قواعد اللعبة بالدول ذات الفائض في ميزان المدفوعات لم يحدث بها سوى توسع نقدي تبعاً لدخول الذهب إليها ولم ترتفع بالتالي الأسعار الداخلية بها ولم تزداد وارداتها ولم تتناقص صادراتها، وبناء عليه لم يستعيد ميزان المدفوعات توازنه بموجب تحركات الأرصدة الذهبية دوليا. والعكس لم يحدث في الدول ذات العجز.

➤ عدم صلاحية الذهب كوسيلة للتدخل في سوق الصرف الأجنبي، حيث تفضل الحكومات الاحتفاظ بالعملات القوية (الدولار، الإسترليني...) كرسيد معاملات يكثر التعامل فيه في سوق الصرف الأجنبي، بينما تحتفظ بالجزء الذهبي من الاحتياطات الرسمية كمستودع للقيمة.

مما سبق، نشأ التفكير في إصلاح دور الذهب وتعددت الاقتراحات وكان أبرزها ما يلي(03):

➤ مضاعفة سعر الذهب مما يزيد من حجم السيولة الدولية المتولدة عنه، ولكن عارضت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الحل بحجة أنه يعني العودة إلى العمل بقاعدة الذهب التي ثبت فشلها والتي خلفت معها هزات اقتصادية عنيفة وكسادا اقتصاديا كبيرا، بالإضافة إلى أن زيادة سعر الذهب يعني انخفاض قيمة الدولار. أما فرنسا فتؤيد ذلك الحل حيث أنه إذا أمكن مضاعفة سعر الذهب وكذلك أمكن تحويل كل ما تملكه فرنسا من عملات أجنبية لذهب، لأصبحت فرنسا أغنى دولة في العالم.

➤ تخفيض قيمة الذهب على عكس الحل الأول، وظهر الرأي المناهض بتخفيض قيمة الذهب، وذلك حتى يقلع المكتنزون عن اكتناز الذهب مما يزيد من حيابة البنوك له، حتى تقلع البنوك المركزية عن تخصيص نسبة كبيرة منه لرسيد الإصدار.

➤ على كافة الحلول المقترحة، ظهر رأي ينادي بضرورة التخلص من دور الذهب في المعاملات النقدية الدولية، لكثرة المشاكل التي تنجم عنه ففي محيط الواقع الدولي، لم تحز كافة الحلول المقدمة القبول العام نظرا لاستمرار الاعتقاد في قدرة الذهب على القيام بدور لا يمكن إغفاله في تسوية المدفوعات الدولية. ولهذا فالحل الأكثر قبولا هو خلق أدوات إضافية (معاصرة) للسيولة الدولية إلى جانب الذهب الذي ما يزال أكثر الأصول الاحتياطية تمتمعا بالقبول العام.

2.2.2 تسوية المدفوعات في ظل النظام النقدي "بروتن وودز": بدأ التفكير قبل نهاية الحرب العالمية الثانية بتطوير نظام

نقدي من شأنه أن يعزز ثلاثة أهداف وهي إزالة قيود التجارة فورا، تحقيق تحويل العملات التي تلاشت كلفة نتيجة الرقابة على نظام الصرف، الحفاظ على أسعار صرف مستقرة بين مختلف العملات، وتجنب تخفيض قيمة العملة لأغراض تنافسية.

لهذا، فقد اجتمع سنة 1944، ممثلو 44 دولة في مدينة "بروتن وودز"، لإقامة نظام ينسق العمل النقدي بين الدول،

باعتتماد مخططات مقترحات من طرف كل من الإنكليزي "اللورد كينز" والأمريكي "هاري هوايت"

وعليه قام نظام "بروتن وودز" على الأسس التالية: (04)

- تثبيت سعر الدولار بالذهب وإمكانية تحويله إلى ذهب.

- تحديد أسعار صرف عملات الدول الأعضاء على أساس الذهب أو الدولار.

- السماح بتقلبات أسعار الصرف في حدود 11 %.

- تعديل أسعار صرف عملات الدول الأعضاء التي تعاني عجزًا هيكلًا في ميزان مدفوعاتها (بنسبة 10 %).

وعليه، كان على نظام "بروتن وودز" توفير احتياطات دولية كافية للحفاظ على أسعار الصرف الرسمية، غير أنه تبين بعد ذلك أن تلك هي المشكلة الحساسة في هذا النظام، ونظرًا إلى أن الدولار كان احتياطي دولي من خلال ربط باقي العملات به، على اعتبار أنه كان مربوطًا بالذهب، فقد كانت نسبة نمو الذهب لا تتناسب مع حجم المبادلات الدولية بالدولار، وقد تجلت سيطرة الدولار من خلال تسجيل موازين المدفوعات الأمريكية فائضًا منتظمًا نتيجة الطلب الأوروبي المتزايد على سلعتها في إطار مشروع مارشال. وفي نهاية الأربعينيات، كانت الدول الأوروبية في طريقها إلى الانتعاش الاقتصادي، فبدأت فوائض أمريكا في التناقص تدريجيًا، وتحول ميزان مدفوعاتها الإجمالي سنة 1950 إلى عجز، حيث تسبب في بدء عهد وفرة الدولار، الذي أدى إلى ازدهار الاقتصادي الأمريكي، دون أن تظهر عليه عوامل تضخمية خطيرة. أما الدول الأخرى التي تزيد احتياطاتها من الدولار، فيزيد النقد المتداول فيها ويظهر التضخم ومن هنا، أصبح الاقتصاد العالمي كله سوقًا للدولار الأمريكي. واستمر العجز الكبير في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تجاوزت الدولارات التي بحوزة الأجانب مخزون الذهب الأمريكي، عندها بدأت معدلات تحويل الدولار إلى ذهب ترتفع لدى وزارة الخزانة الأمريكية، وبدأت بذلك أسعار الذهب بالارتفاع نتيجة عمليات الشراء المضارين، مما أجبر الحكومة الأمريكية على اتخاذ قرار في 1971، يقضى بالتخلي عن التزامها بقبول تبديل دولارات الجهات الأجنبية الرسمية إلى ذهب، فكان ذلك الإجراء بمثابة المؤشر إلى نهاية الأسس التي قام عليها النظام النقدي "بروتن وودز" وقاعدة الصرف بالذهب.

3.2.2 تسوية المدفوعات الدولية في ظل العملات الإرتكازية: تظهر أهمية التعامل بالعملات الإرتكازية كنتيجة حتمية لحاجة الدولة إلى التعامل مع العالم الخارجي، سواء من حيث حاجتها لاستيراد السلع والخدمات أو استثمار الأموال، وفيما يلي تعريف ودور العملات الإرتكازية وتطور أهميتها في حل أزمة السيولة الدولية وفقا للتطور التاريخي لظهور هذه العملات.

1.3.2.2 تعريف العملات الإرتكازية: يقصد بالعملات الإرتكازية "العملات الوطنية القوية القابلة للتحويل وشائعة الاستخدام في تسوية المدفوعات الدولية، وهي بالأساس تتمتع بالقبول العام في الوفاء بالالتزامات خارج حدود دولتها، ووظائفها في المجال الدولي هي نفس الوظائف التي يتعين عليها القيام بها في الاقتصاد المحلي وتصدر الإشارة إلى أنه يجب التفريق بين العملات الأجنبية وهي تعرف "بأنها موجودات هذه الدولة من عملات الدول الأخرى"، بينما العملات الإرتكازية الصعبة فهي "ذلك الرمز لعملة وطنية تتمتع بالقبول العام خارج حدود دولتها، والتي تقيم بها الالتزامات المالية الدولي". (05)

2.3.2.2 الشروط الواجب توافرها في العملات الإرتكازية: يحدد سكانل "Scannell" أربعة شروط أساسية للعملة الإرتكازية هي: (06)

- أن هذه العملة يجب أن تكون عملة دولة ذات مكانة كبيرة في مجال التجارة العالمية، كما أن ذلك يعني أن هذه العملة يجب أن تكون لها سوق عالمية يتوافر فيها عرض هذه العملة والطلب عليها، وفقا لنظام صرف حر.

- أن تتمتع قيمة العملة بقدر كبير من الثبات، وتنفرد بميزة نسبية في المحافظة على قيمتها بالقياس إلى سائر العملات الأخرى.
 - العملة يجب أن تكون مرتكزة في بلدها الأصلي على نظام نقدي ومصرفي على درجة كبيرة من التقدم والخبرة في مؤسساته، وكفاءة عالية في طرق إدارته.
 - العملة يجب ألا تخضع للندرة الدورية، وهو ما يعني أن ميزان مدفوعات البلد الذي تنتمي إليه، يجب أن يتسم بصفات هيكلية أساسية حتى لا تحدث هذه الندرة.
- هذه الشروط جعلت احتكار وهيمنة الدولار الأمريكي أمراً طبيعياً للاحتياطات النقدية الأجنبية ومختلف العملات المالية الدولية.
- ### 3.3.2.2 أنواع العملات الإرتكازية: وتضم مجموعة من عملات الدول القوية والتي قد حظيت بالقبول العام دولياً، وسنوجزها في الآتي حسب التطور التاريخي لها: (07)

1.3.3.2.2 الجنيه الإسترليني "£": لقد احتل الإسترليني - حتى الحرب العالمية الأولى - مكانة الصدارة في تسوية المدفوعات الدولية، وما كان على الدول (لتمويل تجارتها الخارجية) إلا أن تحصل على الذهب الإسترليني لتسديد التزاماتها الدولية. تلك الظاهرة حققت بفضل تدفق الاستثمارات من إنجلترا وتدفق الواردات إليها، وما حدث لإنجلترا من ظروف داخلية وتطور اقتصادي صناعي هائل وثقة عالمية، مما مكنها من السيطرة على نظام التمويل والائتمان الدولي. كما ساعد في ذلك، استناد الإسترليني لقاعدة الذهب الدولية ووجود شبكة من المصارف العالمية ب - لندن - تمكنت من تجميع المدخرات العالمية والتحكم في الائتمان الدولي. فمكّن ذلك إنجلترا نفسها من تمويل تجارتها الخارجية عن طريق إصدار الإسترليني واستخدامه في الدفع. ولكن المتأمل في طبيعة ذلك الدور يدرك أنه لا يستند أساساً إلى قدرات الجهاز الإنتاجي البريطاني بقدر استناده إلى سعة إنجلترا وسيطرتها الاستعمارية آنذاك. كما أن الإسترليني لم يكن يستند إلى الذهب إلا نظرياً حيث كان الاحتياطي الذهبي لبنك إنجلترا ضعيفاً بالنسبة لحجم إصدار الإسترليني. وذلك ظهر بجلاء خلال الأزمات الاقتصادية، ثم مع الحرب العالمية الأولى برزت الظروف الخالقة لعدم الاستقرار الاقتصادي والنقدي في إنجلترا مما دفع تلك الدولة إلى الخروج عن قاعدة الذهب، وفشلت العودة إلى تلك القاعدة ما بين 1930-1931 وانتهت نهائياً إمكانية تحويل الإسترليني إلى ذهب، وأصبح عملة ورقية بحتة، ثم في أعقاب الحرب العالمية الثانية تعرض الإسترليني لأزمات متعاقبة نتيجة للخسائر التي تحملتها إنجلترا ونتيجة للأعباء الإضافية للحرب، مما نتج عنه هبوط الرصيد الذهبي لإنجلترا وتحويلها إلى دولة مقترضة. وتوالى هبوط قيمة الإسترليني الذي توالى عليه التخفيضات الرسمية في 1949-1967، وكان لذلك أثر في النهاية على المركز الفني للإسترليني كعملة ارتكازية وكوسيلة أساسية للدفع، واجبره على التخلي عن مكانة الصدارة لصالح الدولار الأمريكي.

2.3.3.2.2 الدولار الأمريكي "\$": في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أقوى قوة اقتصادية في العالم وأصبح الدولار الأمريكي عملة الاحتياط العالمية الرئيسية، بجانب الذهب والإسترليني اللذان يقومان بأدوار مساعدة. وفيما يلي سوف نوجز أهم مراحل ظهور الدولار وتحويله إلى عملة احتياط دولية: (08)

المرحلة الأولى: "البحث عن الدولار 1945-1958": بعد الحرب العالمية الثانية، كانت أوروبا في حاجة ماسة إلى المعدات لإعادة تعمير اقتصادياتها، كما أن - مشروع مارشال - المقدم في عام 1947 لإعادة بناء أوروبا، استتبع انتقالات هامة للمدخلات والسلع الأمريكية نحو أوروبا، وتبع ذلك نمو هائل في الصادرات الأمريكية وحقق الميزان التجاري الأمريكي

فوائض هائلة . كما تميزت الفترة التالية على الحرب العالمية الثانية بتدفق جزء كبير من الاحتياطات الذهبية والنقدية الأوروبية إلى أمريكا لدرجة أن الرصيد الذهبي الأمريكي بلغ في عام 1957 ما قيمته 23 مليار دولار.

وإن استمرار الفائض في ميزان المدفوعات الأمريكي دون أن يقابله انسياب كافي لرؤوس الأموال إلى العالم الخارجي، كان يعني استمرار سحب الدولار إلى أمريكا، كما كان يتضمن زيادة في معدل طلب أوروبا على السلع الأمريكية المقارنة بمعدل طلب أمريكا على السلع الأوروبية. فإلى جانب العجزات الهائلة في موازين المدفوعات الأوروبية أدت إلى ظهور قصور دائم في الموارد المالية الأوروبية من أمريكا في مواجهة احتياجات أوروبا من السلع الأمريكية ، ظهرت بالتالي "فجوة الدولار" أو "العجز في الدولار" أي قصور عرض الدولار بالقياس إلى الطلب عليه. وهكذا تميزت الفترة بالبحث الدائم عن الدولار الذي أصبح الدعامة الأولى للتجارة الخارجية، والذي تراجع أمامها الذهب والإسترليني إلى المرتبة الثانية وساعد على نمو تلك المكانة للدولار، تطور السوق النقدية والمالية الأمريكية واستقرارها.

المرحلة الثانية: "تحول الدولار إلى عملة احتياط دولية" خلال التسعينات: منذ 1958 بدأت تتدفق رؤوس الأموال إلى الخارج بحثا عن الأرباح والإيرادات. وانقلب الوضع السابق وتحول من ندرة الدولار إلى وفرة وأصبح عملة الاحتياط الدولية الأولى، ولثقة الدولية في إمكانيات أمريكا والدولار لم تطالب في البداية البنوك المركزية الأجنبية بتحويل الدولار إلى ذهب. وفي عام 1971 بداية موسم الاضطرابات الاقتصادية والنقدية الحادة أمام مشاكل البطالة المتزايدة وأزمات ميزان المدفوعات أعلن الرئيس الأمريكي " نيكسون " في 15 أغسطس 1971 تعويم الدولار وأعلن في خطبته أنه كاد أن يغير من قيمة الدولار في مواجهة العملات الأخرى والذهب. وكان رد الفعل المباشر هو تطور أسعار الصرف في صالح العملات الأخرى (خاصة المارك الألماني والين الياباني والجنيه الإسترليني ...) على حساب الدولار، والنتيجة المباشرة لذلك هي أن المشروعات الأجنبية المعتمدة على السوق الأمريكي (مثل فولكس فاجن) واجهت المشكلة بالعمل على ارتفاع أثمان منتجاتها في السوق الأمريكي مما خفض مبيعاتها لصالح الإنتاج الأمريكي المنافس. وعلى العكس من ذلك ، تزايد الطلب الخارجي على السلع الأمريكية. ورغم تلك الآثار المباشرة إلا أن الاقتصاد الأمريكي ظل يعرف العديد من المشاكل الاقتصادية واضطراب أسعار الصرف ، مما ازداد الموقف حرجا أمام السلطات العامة . وهكذا لم يدم تفوق الدولار طويلا، مما ساعد على ذلك أن الدول التي خسرت الحرب العالمية كسبت السلام وتقدمت بها الفنون الإنتاجية وتمتعت بفوائض في موازينها التجارية وتحسنت أوضاعها الاقتصادية وتبع كل ذلك انخفاض حدة تدفق رأس المال الأمريكي إلى الخارج وتزعزع مركز الدولار.

ولكن تقييم دور الدولار ليس بالأمر اليسير حيث تنازعه عدة عوامل يصعب التوفيق بينها ، فلقد كانت غالبية المؤشرات إلى المستقبل تشاؤمية فيما يتعلق بمستقبل الدولار، حيث توقعت هبوط الدولار في مواجهة العملات الأخرى نتيجة العجز المستمر والمتزايد في ميزان المدفوعات الأمريكي ، ورغم ذلك استمر صعود الدولار في مواجهة العملات الأخرى حيث بلغ مثلا في أغسطس 1983 إلى 2.68 للمارك الألماني مقابل 1.72 مارك ألماني في يناير 1980 ، وقفز كذلك في مواجهة الين الياباني ، مما دفع من قيمة الدولار على عكس التوقعات ، عودة تدفق رؤوس الأموال إلى أمريكا سواء لاستخدام الدولار كعملة احتياط أو لاستيراد رؤوس الأموال التي سبق إخراجها أو للمساهمة في مشروعات في السوق الأمريكي أو للانتفاع بارتفاع أسعار الفائدة في أمريكا والتي تبلغ 10-13 % مقابل 6-6.3% في ألمانيا الغربية، 4.4% في سويسرا.

ويمكن التقرير بما يلي: (09)

- مما لا شك فيه، أن الدولار يستخدم حاليا أكثر من الذهب أو أي عملة أخرى كوسيلة لأداء الالتزامات الدولية وتقييمها، وقلما توجد دولة لا تعترف بذلك الدولار أو لا تستخدمه وقلما يرفض البنك قبول تحويل الدولار. بل أن عامة الشعب قد يعلمون عن الدولار وتطوراته أكثر مما يعلموه عن أي عملة أخرى.
- ولكن من الجانب الآخر، أعاد تزغع مركز الدولار وأزمة الاقتصاد الأمريكي المعقدة مشكلة نقص السيولة الدولية للظهور وتطلب الأمر البحث عن مصادر أخرى.

3.3.3.2.2 العملات الأوروبية والين الياباني: مع تطور السوق الأوروبية المشتركة كقوة اقتصادية عالمية ثالثة (إلى جانب الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي) وازدياد دورها في محيط العلاقات الاقتصادية الدولية، كان من الطبيعي أن تبدأ عملاتها وخاصة المارك الألماني والفرنك الفرنسي في أخذ مكانة في المساهمة في حل مشكلة السيولة الدولية. ونفس الظاهرة حدثت حديثا بالنسبة للين الياباني مع التطور الهائل للاقتصاد الياباني وتطور علاقته الخارجية. (10)

4.3.3.2.2 الدولار الأوري والعملات القوية الخارجية: مساعدات - مارشال - لإعادة بناء أوروبا تكسب الدولار في أوروبا واضمحلال دور الإسترليني، كثر التعامل بالدولار وظهرت الودائع البنكية بالدولار في بنوك خارج أمريكا، وأصبحت تلك الودائع محل إقراض واقراض وفقا للظروف المالية الخاصة بالاقتصاد الأوروي، ومع مرور الوقت وانتشار مثل تلك الودائع الدولارية البنكية خارج بنوك أمريكا أطلق عليها "الدولار الأوروي" كما سميت البنوك المتعاملة في تلك الودائع باسم **Euro-Banks** (وهي عادة البنوك التجارية الكبرى فروع البنوك الأمريكية في أوروبا). وأطلق على السوق المتعلقة بالطلب والعرض الخاصين بذلك النوع من الدولارات اصطلاح **Euro-Market**. تلك الظاهرة انتشرت أيضا في خارج أوروبا حيث كثر استخدام الدولار في التعامل، ورغم أن البادئة **Euro** تمثل اختصارا لكلمة **Europe** إلا أن الدولار الأمريكي المتعامل به في أي دولة غير أوروبية (اليابان أو مصر مثلا) ظل يطلق عليه اصطلاح **Euro-Dollar** ولذلك اقترح البعض إحلال البادئة **Euro** بالبادئة **Xeno** والتي تشير بوضوح إلى بعض كون الدولار "أجنبيا" أو غريبا أو دخيلا.

ومع تطور وازدهار التعامل ببعض العملات الأوروبية في خارج أوروبا (خاصة نتيجة لازدهار السوق الأوروبية المشتركة كقوة اقتصادية عالمية وانتشار المنشآت الدولية) ظهر "الفرنك الفرنسي الخارجي" **Euro-france** و"المارك الألماني الخارجي" **Euro - Mark**... وهكذا بالنسبة لباقي العملات الأوروبية الهامة، مع ازدهار اليابان كقوة اقتصادية ملموسة وذات وزن في محيط العلاقات الدولية، عرف "الين الياباني" نفس الشهرة وبذلك انتشرت ظاهرة التعامل بالعملات القوية خارج حدود دولة الأصل. (11)

5.3.3.2.2 الموارد المتاحة من المنظمات والمؤسسات الدولية: إن حجم السيولة الدولية لدى دولة ما يعتمد على حجم مخزونها من الأصول المقبولة الدفع دوليا، وكذلك مدى إمكانية وسهولة الحصول على تسهيلات ائتمان خارجية في وقت يتميز تماما بعجز الذهب والعملات القوية عن تقديم الوسائل الكافية لتمويل المدفوعات الدولية، كان من البديهي أن تتجه الأنظار والآمال إلى المؤسسات الدولية القائمة، وكذلك إلى خلق وسائل ومؤسسات دولية متخصصة تستهدف تطوير وسائل الدفع والتمويل وحل مشاكل النظام النقدي العالمي ونوجز أهمها في: (12)

***البنك الدولي:** انبثق ذلك عن اتفاقية " بريتون وودز " بالولايات المتحدة الأمريكية المنعقدة في 1944 حيث بدأ نشاطه في 1946 ، والهدف الأساسي من إنشائه هو تعمير وتنمية اقتصاديات الدول التي دمرتها الحرب وتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية للدول النامية وتشجيع ومساعدة الاستثمارات الخاصة المساعدة في تنمية التجارة الدولية. وبصفة عامة يتركز مجال نشاط البنك الدولي في تقديم وتشجيع وتنظيم الائتمان طويل الأجل، أي تمويل تحركات رأس المال طويل الأجل. وفي سبيل ذلك يقوم البنك بالاقتراض المباشر من رأسماله أو بالإقراض غير المباشر (وذلك عن طريق اقتراض البنك من الأسواق المالية ثم استخدام حصيلة قروض في إقراض الأعضاء) ويقوم كذلك بضمان القروض التي تقدمها البنوك والأفراد للدول الأعضاء ويشترط في تقديمه القروض ألا تكون لأغراض سياسية أو لعلاج أزمة مالية وإنما للقيام بمشروعات محددة تستهدف التعمير والإنشاء والتنمية. ولقد ساهم البنك الدولي بدوره في إعادة بناء الاقتصاديات التي دمرتها الحرب العالمية الثانية، غير أن يعيبه استحواذ بعض الدول الكبرى مثل أمريكا وإنجلترا على قوة تصويتية كبيرة مما أثر في سياسة منح البنك للائتمان، ولعلاج إهمال البنك للدول المتخلفة وتحييزه للدول المتقدمة أنشأ في 1960 " مؤسسة التنمية الدولية " بغرض معاونة الدول النامية وتدعيم التنمية الاقتصادية فيها، وذلك بتقديم القروض لها بشروط مخففة أو بدون فوائد. وأنشأ البنك في 1956 الشركة المالية الدولية (مؤسسة التمويل الدولية) **SFI – IFS** بهدف المساهمة في تمويل مشروعات القطاع الخاص.

***صندوق النقد الدولي:** أرسى اتفاقية " بريتون وودز " دعائم صندوق النقد الدولي الذي بدأ مزاولة نشاطه في أول مارس 1947، من أهم أهدافه في مجال دراستنا تحقيق الاستقرار النقدي العالمي (من خلال تحقيق الثبات النسبي لأسعار الصرف وتحرير الصرف وتأسيس نظام متعدد الأطراف للمدفوعات ...). فضلا عن تنظيم وزيادة السيولة الدولية لمواجهة الاختلالات الطارئة في موازين المدفوعات: (13)

➤ **تحقيق الثبات النسبي لأسعار الصرف:** يفرض ميثاق الصندوق على الدول الأعضاء ضرورة تحديد قيمة عملاتها النقدية رسميا بالاتفاق مع الصندوق وبالقياس إلى الذهب أو الدولار ، وبالوزن والعيار السائدين في " أول يوليو 1944 (35 دولار لأوقية الذهب) كما قضى الميثاق ألا تتفاوت أسعار صرف العملات عن تلك القيم الأساسية (حدود التعادل) المحدد بأكثر من $1\% +$ كحد أعلى و $1\% -$ كحد أدنى، كما قضى الميثاق بسريان تلك الأسعار على كافة المعاملات من صادرات وواردات ومعاملات مالية. ولضمان مرونة القواعد، أعطى الميثاق للعضو الحق في تغيير قيمة عملته بشروط محددة، كالتشاور وإنذار الصندوق مسبقا أو الموافقة لاحقا مع التأكد من أن الباعث هو وجود اختلال جوهري.

➤ **تحقيق الصرف وتأسيس نظام متعدد الأطراف للمدفوعات:** لضمان حرية تحويل العملات فيما بينها قضى الميثاق (في مادته الثامنة الشهيرة) بضرورة إلغاء القيود المفروضة على الصرف والمدفوعات الجارية. والاستثناء كان في حالة الانتقال من الحرب للسلم، وفي حالة ندرة العملة، وتوجد حالة ندرة العملة حين عدم كفاية ما يحوزه الصندوق من عملة ما لتلبية طلبات الأعضاء من هذه العملة. وفي 1948 كان الصندوق على وشك إصدار قرار بندرة الدولار الأمريكي لكنه ناشد الدول الأعضاء المنتفعة بمشروع " مارشال " ألا تلجأ إلى الدولار في تعزيز احتياجاتها، وفعلا استجابت الدول. وعلى مستوى واقع تحرير الصندوق لأسس نظام المدفوعات متعددة الأطراف، فلقد تحقق في مارس 1954 حرية تحويل الإسترليني كما تلى ذلك حرية تحويل المارك لغير المقيمين في ألمانيا الغربية ثم تحققت تلك الحرية بصدد عملات الاتفاق النقدي الأوروبي المنعقد في 1958 وتطورت لتصبح ظاهرة عامة في 1959، وبذلك فقدت اتفاقيات الدفع الثنائية قدرا كبيرا من أهميتها كما زادت العملات الممكن تحويلها، وأسهم الصندوق في إيجاد الحلول للدول وفي إنشاء البنوك المركزية.

➤ تنظيم وزيادة السيولة الدولية لمواجهة الإختلالات الطارئة (العارضة أو المؤقتة) في موازين المدفوعات: الصندوق يمثل بنكا يقوم ببيع عملات أحد الأعضاء لعضو آخر مقابل الذهب أو العملات الوطنية ، بهدف مواجهة الإختلالات الطارئة في المدفوعات الدولية ، هذا الحق في السحب على موارد الصندوق (الذي يسمى بحقوق السحب العادية) مقيد عموما بالألا يتجاوز ما يسحبه العضو في السنة عن 25% من حصته و ألا يتجاوز ما يملكه الصندوق من عملة العضو عن 200% من حصته و 125% خلال 12 شهرا، كما يدفع العضو قيمة تتزايد بتزايد السحب ويلتزم بالسداد (أي إعادة شراء عملته) خلال 3-5 سنوات. ويهدف زيادة إنماء التجارة الدولية فقد أدخل الصندوق مرونة وكفاءة على عملياته، حيث إلى جانب حقوق السحب العادية للعضو، أستحدث ترتيبات التسهيلات الائتمانية في عام 1952، وهي أن يرتب الصندوق للدولة العضو الحق في السحب على موارده في حدود متفق عليها سلفا وخلال مدة معينة، ونظام تسهيلات التمويل التعويضي في 1963، لمواجهة التدهور قصير الأجل في إيرادات منتجات المواد الأولية كالسكر والمطاط والقصدير ومواجهة عرضها بالطلب عليها، كما حاول الصندوق زيادة موارده بكافة الوسائل لزيادة السيولة الدولية مثل زيادة حصص الأعضاء والاتجاه للاقتراض من الدول وعقد الاتفاقيات لمساعدة العملات في الأزمة. وفي عام 1967 استحدث الصندوق في اجتماعه السنوي في " ريودي جانيرا" ما يسمى بـ"حقوق السحب الخاصة" وهي قيود دفترية، تقيد في دفاتر صندوق النقد الدولي (استخدمت لأول مرة في عام 1970) وتهدف لزيادة وسائل الدفع وخلق تسهيلات ائتمانية جديدة.

6.3.3.2.2 اتفاقيات المدفوعات: مع الهزات الاقتصادية العنيفة في 1929-1933 والحروب الإقليمية وتحكم الدول الصناعية أو المستعمرة في أسعار وأسواق تصريف المواد الأولية في منح الائتمان، وذلك نتيجة لندرة الذهب والعملات اللازمة للوفاء بقيمة الواردات. ومع زيادة الرقابة على الصرف وللمحافظة على الاحتياطي من الذهب والعملات الأجنبية، مع استمرار التجارة الخارجية وتسوية الديون الخارجية، كل تلك الظواهر ألجأت الدول إلى عقد اتفاقيات ثنائية للمدفوعات، وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية زاد اللجوء إلى اتفاقيات الدفع وأصبحت تعد بالئات خاصة مع ثورات التحرير الوطنية وحصول أغلب الدول الصغيرة على استقلالها السياسي والاقتصادي، وبحثها عن مصادر لتمويل خططها في التنمية الاقتصادية، وما تطلبته من تدفقات هائلة في الواردات، فلجأت الدول الاشتراكية إلى اتفاقيات الدفع والتجارة لحل مشاكلها وتنظيم تمويل معاملاتها التجارية والخروج من الحصار الاقتصادي الممارس حيالها من الدول الرأسمالية. ذلك الأسلوب المتبع لحل مشاكل السيولة الدولية، وإن قدم حلوها هامة إلا انه أدى في النهاية إلى تعقيد التجارة الخارجية بدلا من تحريرها وتنميتها، حيث غالبا ما تضمنت اتفاقيات الدفع منع إعادة تصدير السلع المتفق عليها إلى بلد ثالث، كما تطلبت ملاحق تفصيلية بالسلع ومواعيد السريان والمعاملة الجمركية ... كما كان يلزم الاتفاق على طريقة للحساب وسعر صرف محدد... كلها مشاكل معقدة، هذا التعقيد الشديد كان من أهم بواعث تفضيل اللجوء إلى الحلول العالمية عن طريق المنظمات الدولية، وكذلك بالدخول في تكتلات اقتصادية إقليمية. (14)

3. عموميات حول سعر الصرف

يعتبر اختيار نظام سعر الصرف الملائم لاقتصاد ما أحد المواضيع المثيرة للجدل في علم الاقتصاد الدولي، فكان الاهتمام بنظرية أسعار الصرف أكثر وضوحا منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي، حيث تعددت النماذج لتحديد القوى المتحركة في أسواقه من أجل تفسير ما يحدث لأسعار صرف العملات من تقلبات شديدة، كما شهد تغير سعر صرف الدولار الأمريكي، ومدى تأثيره في إحداث الأزمات الداخلية والخارجية.

1.3 مفهوم سعر الصرف

1.1.3 تعريف سعر الصرف: وهو "عملية تحويل عدد وحدات من عملة معينة بعدد وحدات من عملة أخرى، أي ما يوازي قيمة أو ثمن عملة معينة مقومة في شكل وحدات من عملة أخرى، وتتطلب عملية تحويل العملات لبعضها معرفة الوسائل والأساليب وكذا مختلف القوى التي تؤثر في تحديد نسب مبادلة عملات الدول المختلفة، وبالتالي معرفة معدل أو سعر العملة الوطنية بما تساويه أو تعادله من وحدات العملة الأجنبية". (15)

ونوضح الأسباب الدافعة إلى تحويل العملة بعملة أخرى، باعتبار أن عملة الدولة المحلية للدولة لا يتم اعتمادها بالضرورة كأساس في التعاملات المالية والتجارية بين الدول، وهو ما أبرز الحاجة إلى إنشاء سوق الصرف الأجنبي حيث تباع وتشتري العملات الأجنبية لهذه الأسباب (16): المعاملات التجارية، الاستثمارات الأجنبية، دفع الفوائد على الأرباح، المساعدات الأجنبية، دفع الديون.

2.1.3 أهداف سياسة سعر الصرف: وتتمثل فيما يلي: (17)

- يؤدي تحسين سعر الصرف إلى مقاومة وانخفاض التضخم وتحسين في مستوى تنافسية المؤسسات.
- تخصيص الموارد ليصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها.
- توزيع الدخل عند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، إذ يجعله أكثر ربحية ويعود الربح إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال.
- تنمية الصناعة المحلية يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة المحلية.

3.1.3 العوامل الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف: هناك عدة عوامل تنشأ نتيجة ظروف كل دولة، هي: (18)

- التغيرات في قيمة الصادرات والواردات: إن ارتفاع قيمة الصادرات نسبة إلى قيمة الواردات يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة نتيجة لتزايد طلب الأجانب لهذه العملة.
- تغير معدلات التضخم: يؤدي التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف، فالأسعار المحلية المرتفعة نتيجة التضخم تستعمل على تقليل الاستيراد للأجانب من ذلك البلد فيقل الطلب على عملة هذا البلد في سوق الصرف.
- التغيير في معدلات الفائدة: البلدان التي تتمتع بمعدلات فائدة مرتفعة سوف تجذب رأس مال أجنبي مما يؤدي إلى ارتفاع في قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي.
- التدخلات الحكومية: وتحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي تعديل سعر العملة حينما لا يكون ملائماً للسياسة المالية والاقتصادية وإضافة لذلك تتأثر أسعار الصرف بالعوامل السياسية والعسكرية.

4.1.3 طرق تسعير الصرف: هناك طريقتان لتسعير العملات: (19)

- طريقة التسعير المباشر: تبين عدد وحدات العملة الوطنية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية فالعملة الوطنية هي المبلغ المتغير في طريقة التسعير المباشر، أما الأجنبية فمبلغها ثابت وهي عملة الأساس، وحين يعلن بنك سويسري مثلاً أنه يستبدل 85.5 فرنك سويسري (متغير) مقابل 100 دوتش مارك (ثابت) هنا يقال أن الشكل قد استخدم طريقة التسعير المباشر.
- طريقة التسعير غير مباشر: تبين عدد وحدات العملة الأجنبية التي تشتري مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية، التي تعتبر بأنها هي عملة الأساس ذات المبلغ الثابت، أما العملة الأجنبية فهي التي يكون مبلغها متغيراً، فعندما يعلن بنك بريطاني أنه يستبدل مقابل الجنيه الإسترليني (مبلغ ثابت) مبلغ 4.1325 مارك (مبلغ متغير) يقال أن البنك قد استخدم طريقة التسعير غير المباشر.

ويستخدم المتعاملون في أوروبا الطريقة المباشرة، وفي معظم دول العالم باستثناء مراكز بريطانيا وإيرلندا وأستراليا ونيوزيلندا وبعض البلدان الأخرى المتأثرة بتقاليد بريطانيا والتي تستخدم الطريقة غير المباشرة وفي الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم الطريقتين. إذا كان البنك يتعامل مع عميل داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو يتعامل مع البنوك الأخرى في أوروبا (ماعدًا إنجلترا) فإنه يتبع طريقة التسعير المباشر، ويعطي المتعاملون في الصرف الأجنبي سعرين لكل عملة:

السعر الذي يمكنهم بيع العملة مقابل، والسعر الذي يوافقوا على شراء العملة المعروضة مقابل، والفرق بين السعرين هو هامش الربح الذي يحصل عليه المتعامل. وكيفما كانت طريقة التسعير مباشر أو غير مباشر، فإن السعر الأقل هو سعر الشراء والسعر الأعلى هو سعر البيع. فإذا كان تسعير الدولار مقابل المارك الألماني كالاتي: $1.7089/1.7069$

* سعر شراء الدولار أو سعر بيع المارك هو السعر المدرج على اليمين.

* سعر بيع الدولار أو سعر شراء المارك هو السعر المدرج على اليسار.

* متوسط سعر المارك مقابل الدولار هو حاصل قسمة سعر الشراء والبيع على 2 ويساوي 1.7079 مارك مقابل الدولار.

* سعر الصرف الذي يعلنه المتعامل في نيويورك هو 0.5855143 دولار، أي كم يساوي المارك مقابل الدولار، أما في فرانكفورت

فسوف يعكس السعر 1.7079 مارك أي كم يساوي الدولار مقابل المارك.

* ان التسعير المباشر ما هو إلا مقلوب التسعير غير مباشر بحيث إذا ضرب السعرين أعلاه في بعضهما فحاصل الضرب سوف

يكون واحد صحيح $(1/1.7079 = 0.5855143)$ ، أي أن الانتقال من سعر إلى آخر يتم من خلال النسبة: $1/\text{السعر}$.

2.3 أنظمة أسعار الصرف: يحمل التاريخ الاقتصادي الحديث وخاصة منذ العقد الثامن من القرن 19، تغيرات كثيرة في أساليب

وأدوات وقيم وقواعد التبادل النقدي الأجنبي، ولمتابعة وتوضيح هذه التغيرات نركز على الأنظمة الآتية للصرف الأجنبي: (20)

1.2.3 نظام أسعار الصرف المرنة أو المعومة: في ظل هذا النظام يتوقف سعر الصرف شأنه شأن سائر الأسعار على العوامل المحددة

لعرض الصرف الأجنبي والطلب عليه في سوق الصرف الأجنبي دون تدخل من السلطات النقدية.

2.2.3 نظام أسعار الصرف الثابتة: نظراً لأهمية سعر الصرف لربط مستوى الأسعار المحلية بمستوى الأسعار الأجنبية فقد تعرضت

للتثبيت خلال فترة طويلة من الزمن، كان ذلك في نظام المدفوعات القائم على قاعدة الذهب منذ منتصف القرن 19 أين اتجهت

الحكومات إلى تحديد قيمة ثابتة للوحدة في العملة الوطنية بالنسبة لوزن معين من الذهب مع ضمان قابلية التحويل بينهما بدون قيود،

الإضافة إلى حرية استيراد وتصدير الذهب من وإلى الدول التي اتبعت قاعدة الذهب، وبذلك حافظت تلك الدول على أسعار صرف

ثابتة لعملاتها.

3.2.3 نظام التثبيت المدار (نظام بريتون وودز): قام هذا النظام في المقام الأول على تثبيت أسعار الصرف وإلزام السلطات النقدية

بالتدخل في سوق الصرف للحفاظ عليها من خلال استخدام ما لديها من أرصدة نقدية دولية لمواجهة الاختلال المؤقت في ميزان

المدفوعات، وقد عرف هذا النظام في منتصف الأربعينات عندما عقد مؤتمر (بروتن وودز) للاتفاق على قواعد نظام نقدي جديد

لتنظيم المعاملات النقدية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

4.2.3 نظام التعميم المدار (المسير): يقوم هذا النظام على أساس إعطاء قدر كبير من المرونة لأسعار الصرف وفي نفس الوقت

تتدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف بيعا وشراء للعملة الأجنبية من أجل تجنب التقلبات الحادة في القيم الخارجية لها وتحقيق

المصالح الوطنية على حساب البلدان الأخرى.

5.2.3 نظام الرقابة على الصرف الأجنبي: تلجأ الدول التي تعاني من عجز مستمر في مدفوعاتها الخارجية إلى فرض رقابة مباشرة على الصرف الأجنبي خاصة إذا تدهورت اقتصادياتها الدولية وارتفعت مديونيتها الخارجية بصورة خطيرة، ولم تنجح سياسة تخفيض القيمة الخارجية لعملاتها الوطنية في استعادة التوازن الخارجي، ويشمل هذا النظام تحديد الكمية التي يتم بها تخصيص ما يوفر البلد من عملات أجنبية على أوجه المدفوعات المختلفة بما يحقق التوازن في ميزان المدفوعات، وذلك من خلال فرض مجموعة من القوانين التي تمكنها من إحكام السيطرة على كافة موارد النقد الأجنبي واستخداماته، وقد عرف هذا النظام خلال الأزمة الاقتصادية الكبرى في الثلاثينات حيث طبق لمكافحة تهريب الأموال قصيرة الأجل وعلاج العجز في موازين مدفوعاتها دون استنزاف احتياطياتها الدولية.

3.3 واقع أنظمة أسعار الصرف الراهنة

تتدرج ترتيبات أنظمة أسعار الصرف ابتداء من أشد الأنظمة ثباتاً إلى أكثرها مرونة ويتوسط بين هاذين النظامين الركنيين مجموعة من الأنظمة تتفاوت فيها درجة المرونة، فإن الترتيب السائد في أنظمة أسعار الصرف يقسمها إلى ثلاثة أنواع متمثلة في الأنظمة الثابتة والأنظمة الوسيطة ثم المرنة، ويندرج في كل نوع منها عدد من الترتيبات الخاصة بهذه الأنظمة، فانطلاقاً من التعويم المحض تمر الأنظمة عبر الكثير من الترتيبات الوسيطة إلى الربط الجامد مثل اتحادات العملة، مجالس العملة والدولة. وتتراوح الترتيبات الوسيطة من الربط القابل للتعديل الذي يمكن في إطاره للبلدان أن تعدل دورياً عمليات الربط الخاصة بها؛ إلى الربط المتحرك الذي يعدل فيه الربط بانتظام في مجموعة من عمليات تخفيض القيمة إلى الربط بسلة عملات الذي يحدد فيه سعر الصرف حسب سلة مرجحة من العملات الأجنبية؛ إلى المناطق أو النطاقات المستهدفة التي تتدخل فيها السلطات عندما يصل سعر الصرف إلى هوامش معن منها من قبل على أي من جانبي سعر التعادل المركزي، وأسعار الصرف العائمة الموجهة التي يتم التدخل فيها للمساندة العملة. أما في نظام أسعار الصرف العائمة الحرة، لا تتدخل السلطات وتسمح فيه لسعر الصرف بأن تحدده قوى السوق. والخط الفاصل بين الترتيبات الثابتة والترتيبات الوسيطة هو ما إذا كانت السياسة الرامية إلى التثبيت تمثل التزاماً مؤسسياً، والخط الفاصل بين الترتيبات الوسيطة وترتيبات التعويم هو ما إذا كان هناك نطاقاً مستهدفاً محدد تتدخل السلطة في إطاره. (21)

4. تقييم سعر صرف الدولار من بين المدفوعات الدولية

سنحاول في هذا المحور تسليط الضوء على دور الدولار الأمريكي في ظل نظام أسعار الصرف المرنة، مع توضيح أهم آثار تبني انخفاض سعر صرفه، وسرد الآثار الإيجابية والسلبية الناجمة عن التغيرات الحاصلة فيه.

1.4 دور الدولار الأمريكي في ظل نظام أسعار الصرف المرنة

بعد أن أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1971 قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، أعلنت بذلك انهيار إحدى أسس اتفاقية بروتن وودز، التي تقوم على نظام أسعار الصرف الثابتة، ليتم الانتقال إلى نظام أسعار الصرف المرنة، وذلك بترك أسعار صرف العملات تتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب في السوق، ولهذا فقد اشتهر النظام النقدي الدولي الجديد باسم "نظام أسعار الصرف المعومة". ونجد أن تراكم الدولارات لدى معظم الدول، رفع كمية النقود المحلية المتداولة، وهو ما دفع بالعديد من الدول إلى اعتماد الدولار الأمريكي مقياساً لقيمة عملتها في سوق الصرف الأجنبية، وهو ما أعطى الدولار الأمريكي دوراً مركزياً في اقتصاديات مختلف الدول. (22)

2.4 آثار الانخفاض المستمر في سعر صرف الدولار على الاقتصاد العالمي: وتتلخص أهم الآثار فيما يلي: (23)

❖ إن انخفاض سعر صرف الدولار يؤثر سلباً على كل المصدرين العالميين من خارج أمريكا وعلى رأس القائمة الاتحاد الأوروبي واليابان والصين، أدى باليابان إلى تخفيض سعر عملتها أيضاً أمام اليورو للحد من أثر تراجع سعر صرف الدولار على صادراتها.

❖ من ناحية أخرى يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار إلى تضخم في الأسعار في الولايات المتحدة والدول الأخرى، وبشكل خاص في أسعار المواد الخام وعلى رأسها النفط، مما يحد من الاستيراد والاستهلاك وبالتالي من عجز الميزان التجاري الأمريكي، ويرجع المحللون سبب خفض البنك المركزي الأمريكي (مجلس الاتحاد الفيدرالي) لسعر الفائدة على الأذونات إلى ارتفاع نسبة الاستهلاك في الأسواق الأمريكية والأداء السيئ لقروض الإسكان وأزمته الكبرى لقطاع الإنشاءات وبالتالي ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات الذي يجب خفضه من ناحية وتخفيض فائدة القروض الداخلية من ناحية ثانية لإعطاء دفعة مشجعة للاستثمار بسبب انخفاض سعر الفائدة الدائنة على القروض.

❖ كما أن تعزيز ارتفاع اليورو وتراجع الدولار أدى إلى رفع سعر الفائدة الأوروبية على أذوناتها في محاولة لتقليص الفجوة بينها وبين مثيلتها الأمريكية إلى أقل من نقطة واحدة .

❖ فيما تكسب منطقة اليورو ثقة أكبر بعملتها الموحدة على حساب الدولار وتحاول أن ترفع من تنافسيتها كمنطقة جاذبة للاستثمار في مقابل الولايات المتحدة التي لا تزال تعطي عائدات أعلى على الودائع بحكم الفارق بين الفائدة على الأذونات الأمريكية ومثيلتها الأوروبية بشكل أساسي، وهذا خلل ترى أوروبا أن عليها أن تتعامل معه وتصل إلى توازن بسعر الفائدة على الأذونات مساو لمثيله الأمريكي.

❖ أما بالنسبة للمنطقة العربية لا تزال منطقة الخليج متمسكة بالارتباط بالدولار الأمريكي عدا الكويت التي اتخذت قرارا بتخفيض سعر عملتها أمام الدولار للحد من آثار تراجع الدولار على شكل تخضم سعري، ولاشك أن إيرادات الدول الخليجية الناتجة عن بيع النفط في الأسواق العالمية ستتراجع نتيجة تراجع الدولار أمام العملات الأجنبية الأخرى، وخاصة إذا كان تصدير النفط يتم لأسواق غير أمريكية، ثم يؤدي ذلك إلى تراجع في حجم استثمارات الدول النفطية بشكل كبير، مما يعني انخفاض فرص النمو في المستقبل .

❖ كما أن انخفاض سعر الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية سيؤثر سلبا على عائدات بيع سلع الدول النامية في الأسواق الأوروبية واليابانية، ومن جهة ثانية فإن ربط أي عملة وطنية بالدولار يعني ربط معدلات التضخم المحلية وأسعار الفائدة بالتي في الولايات المتحدة، الأمر يعكس كل نتائج المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها أمريكا على هذه الدول كتباطؤ النمو الاقتصادي وتدايها السلبية على المؤشرات الرئيسية المعبرة عن أداء الاقتصاديات المحلية للعديد من الدول الصناعية والنامية على حد سواء.

3.4 الآثار الناجمة عن التغيرات الحاصلة في سعر صرف الدولار

شهد العالم أزمات مالية يعود سببها بالدرجة الأولى إلى اختلاف العملات بين الدول خاصة في ظل سيطرة الدولار الأمريكي على الاقتصاد العالمي، فارتفاع معدلات النمو، واختلاف أسعار الفائدة يشجع انتقال رؤوس الأموال المضاربة الباحثة عن الأرباح، في ظل عوامة مالية يتنقل فيها يوميًا حوالي 1،4 تريليون دولار، في حين إن مجموع قيمة الصادرات العالمية في سنة واحدة تبلغ 3 تريليون دولار وذلك بفضل تطور أنظمة التجارة الإلكترونية لتبقى أسواق الرساميل الأمريكية أكبر الأسواق جاذبية، وذلك بالنظر إلى الدور الذي يؤديه الدولار الأمريكي في السيطرة على الاقتصاد العالمي بوصفه احتياطيًا دوليًا ، فالأزمات المالية التي شهدتها العالم كان سببها التغيرات الكبيرة في سعر صرف الدولار، وتتمثل كل من الايجابيات والسلبيات في التالي: (24)

1.3.4 السلبيات

➤ إن الأزمة المالية التي أدت إلى انهيار بورصة نيويورك للأوراق المالية، حيث سجلت هذه الأخيرة خسارة قدرها 500 مليون دولار سنة 1987 ثم انتقلت الأزمة الى بورصة لندن وطوكيو، وكان سببها التقلبات الحادة في سعر صرف الدولار نتيجة تخفيض ورفع أسعار الفائدة بمعدلات كبيرة وفي ظرف قياسي.

➤ فبعد قرار تخفيض الدولار مقابل عملات الدول الأوروبية والين، الذي اتخذته الدول الصناعية الخمسة لمواجهة الركود الاقتصادي

الذي تسببت الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة رفع أسعار الفائدة ، شهدت الأسواق الأوروبية والآسيوية رواجاً نتيجة انتقال الطلب العالمي من السندات المحررة بالدولار إلى السندات المحررة بالمارك والين وباقي العملات الأوروبية، وحققت هذه الدول أرباحاً ، فقررت الولايات المتحدة الأمريكية إعادة رفع أسعار الفائدة في نهاية سنة 1986 ، فاحتلت السندات المحررة بالدولار المرتبة الأولى من بين السندات، فنتج من هذه التغيرات الحادة أزمة مالية.

➤ من جهة أخرى، تسبب الدولار الأمريكي في إثارة الأزمة المالية التي ضربت المكسيك، التي عرف اقتصادها رواجاً نتيجة نجاح الإصلاحات الاقتصادية التي شملت القطاع المالي، فتدفقت رؤوس الأموال الأجنبية، حيث بلغت 1,4 مليار بين عامي 1990 و 1994، وفي ظل اعتماد هذه الأخيرة مبدأ تثبيت سعر الصرف مقابل الدولار في فترة كانت معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية منخفضة، حيث قام المستثمرون الأمريكيون باستغلال الوضع، والاستفادة من فارق معدلات الفائدة، وذلك بالاقتراف من الولايات المتحدة الأمريكية والاستثمار في المكسيك ، وقد سيطر المستثمرون الأمريكيون على حوالى 50 بالمئة من سوق الأوراق المالية المكسيكية، قبل أن يقرروا الخروج من المكسيك بأموالهم، نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية بدءاً من مطلع سنة 1994 ، فتسبب ذلك في ارتفاع المديونية الخارجية بلغت 124 مليار دولار، وتفاقم العجز التجاري بـ 22 مليار دولار.

➤ وفي السياق ذاته، أدى الدولار دوراً فعلياً في نشوب أزمة 1997 ، التي انطلقت من تايلندا، ثم تبعها الفلبين وماليزيا وامتدت إلى إندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة، ثم هونغ كونغ ؛ ثم انتشرت في أنحاء متفرقة من العالم . وقد كان من بين أسبابها تدفق رأس المال الأجنبي إلى هذه الدول، نتيجة انخفاض أسعار الفائدة في الدول الصناعية، وفي ظل التحرر المالي الذي عرفته هذه الدول، خاصة وأن أسعار عملاتها مقابل الدولار كانت مرتفعة، فتدفقت رؤوس أموال ضخمة إلى تايلندا وبقية دول المنطقة، وكانت أغلب هذه التدفقات ديوناً قصيرة الأجل قدمتها البنوك التجارية العالمية خاصة منها اليابانية، فتزايد حجم الديون القصيرة الأجل بأسرع ما يكون في شرق آسيا . وحين تراجع سعر صرف الين أمام الدولار، سحبت البنوك اليابانية أموالها، فتدهورت مؤشرات بورصة هذه الدول، وتراجعت قيمة عملاتها، لينتقل الهلع المالي إلى الأسواق الأوروبية.

➤ كما ساهم الدولار في اندلاع أزمة 2008، نتيجة تبني الولايات المتحدة الأمريكية سياسة نقدية توسعية في وقت عرف فيه سوق الرهن العقاري رواجاً كبيراً نتيجة ارتفاع أسعار العقارات، مما شجع البنوك على التوسع في تقديم قروض لمقترضى الدرجة الثانية، بأسعار فائدة تشجيعية.

➤ ونتيجة هذا التوسع في منح القروض للمقترضى الدرجة الثانية بأسعار فائدة تشجيعية، توجهت أغلب هذه القروض لشراء العقارات، وانعكس الأمر على السوق الثانوية للرهن العقاري، التي نشأت نتيجة توريق قروض الرهن العقاري وبيعها في هذه الأسواق، فعرفت هذه السوق رواجاً كبيراً، عندما أقبل أصحاب الصناديق الاستثمارية، وبنوك الأعمال الأمريكية والأوروبية، والمستثمرون من جميع أنحاء العالم على شراء سندات الرهن العقاري في الأسواق الثانوية، وتسابقت شركات التأمين لضمان هذه القروض، وعندما تراجعت الزيادة في أسعار العقارات السكنية سنة 2006 بصورة كبيرة، فأصبحت أسعار الفائدة العالية للقروض هي الأسعار النافذة، فتوقف العديد من مقترضى الدرجة الثانية على تسديد مستحقاتهم ففقدت سندات الرهن العقاري قيمتها، وأفلست البنوك الاستثمارية وصناديق الاستثمار المختلفة وشركات التأمين.

➤ كما يؤدي هبوط سعر صرف الدولار إلى تآكل الاحتياطيات الرسمية للدولارية، وكذا انخفاض قيم الأسهم والسندات المحررة بالعملات ذات أسعار صرف ثابتة مقابل الدولار، وتزداد هذه الخسائر عندما تكون أسعار فائدة هذه العملات مساوية لأسعار الفائدة على الدولار، وهذا ما يحدث في الدول العربية النفطية، كما ترتفع أسعار السلع المستوردة من أوروبا، خاصة في البلدان التي تعتمد أنظمتها النقدية على التثبيت مقابل الدولار، فتتفاقم معدلات التضخم وتراجع القوة الشرائية، وهبوط حصيلة الصادرات المقومة

بالدولار بما فيها النفط، بينما تنخفض معدلات النمو في الدول التي ترتفع عملتها مقابل الدولار.

2.3.4.4 الإيجابيات:

- ينتج من هبوط سعر صرف الدولار انخفاض أسعار السلع المستوردة من الولايات المتحدة، والتخفيف من عبء الديون الخارجية للبلدان التي حررت قروضها بالدولار. وتستفيد الدول المستوردة للنفط خاصة في أوروبا من هبوط الدولار.
- كما إن تغطية الولايات المتحدة الأمريكية لعجز ميزان مدفوعاتها بإصدار الدولار، يضيق من ظاهرة الاختلالات بين حجم التبادلات الدولية وحجم وسائل الدفع الضرورية لتسويتها ويساهم بالتالي في التغطية النقدية لنمو الاقتصادي الكمي، فعندما تزداد كمية السلع المنتجة والمتداولة، فإن الزيادة المماثلة في أدوات الدفع تصبح ضرورة اقتصادية، لأن نقصان هذه الكمية أو حتى ثباتها يعتبر عائقاً أمام استمرار هذا النمو.

5. خلاصة:

تعتبر ظاهرة انخفاض سعر صرف الدولار وسيلة مقصودة لتعزيز القدرة التنافسية للصادرات الأمريكية على حساب صادرات الدول المنافسة للأسواق الخارجية، فمهما حاولت أمريكا هندسة انخفاض سعر صرف الدولار، فإن بعض الشركاء التجاريين لها مثل الصين واليابان وبعض دول جنوب شرق آسيا والتي تعتمد على التصدير لأمريكا، تحاول إبطال مفعول هذه الهندسة من خلال شراء سندات حكومية. وبمعنى آخر تستثمر هذه الدول بعض فوائضها التجارية في أصول بالدولار بدلاً من تحويل كل قيمة صادراتها إلى عملات محلية.

من النتائج المتوصل إليها، ومن أجل جعل البحث أكثر عملية، نقترح مجموعة من التوصيات الخاصة بدعم فكرة إنشاء عملة دولية موحدة، نوجزها في ما يلي:

- العمل على عدم الوقوع مرة أخرى في الأزمات المالية من خلال التمسك بمبدأ تثبيت العملات بعملة واحدة.
- تسهيل طرق انتقال رؤوس الأموال بإزالة عوائق أسعار الصرف وتجنب تأثير تغيراته المستمرة.

6. المراجع:

- (01) د. عادل احمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 205.
- (02) كردودي صبرينة، محاضرات في الاقتصاد النقدي المعمق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010-2011.
- (03) د. عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 209.
- (04) د. عبه عبد الرحمان، أستاذ مساعد جامعة ابن خلدون - الجزائر، "دور الدولار الأمريكي في التأثير في الاقتصاد العالمي حالة الدول العربية النفطية"، المؤتمر العلمي العاشر للاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية"، لبنان، ديسمبر 2009.
- (05) ألبودري شريف، مستقبل الدولار الأمريكي كعملة دولية في ظل التوجه نحو عملات عالمية أخرى، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، 2014، ص 05.
- (06) المرجع السابق، ص 08.
- (07) د. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص ص 290-295.
- (08) عموميات حول الدولار الأمريكي، على الساعة 10.30، بتاريخ <http://www.startimes.com/f.aspx?t=326211222019/02/07>
- (09) د. عادل احمد حشيش ومجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 214.
- (10) نفس المرجع السابق، ص 210.
- (11) نفس المرجع السابق، ص 301.

- (12) فلة عاشور، آثار برنامج الإصلاح المالي لصندوق النقد الدولي على سوق العمل في الجزائر منذ 1994 - 2002، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية زعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005/2004، ص 49.
- (13) بسلم حجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص ص 190 - 198.
- (14) د. عادل احمد حشيش ومجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 215.
- (15) د. إيمان عطية ناصف ود. هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص 307.
- (16) المرجع السابق، ص 308.
- (17) جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي - دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل - ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2012، ص ص 6-9.
- (18) مودع إيمان، محاضرات في المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية نقود وبنوك، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2014.
- (19) دومينيك سالفاتور، ترجمة د/ محمد رضا على العدل، الاقتصاد الدولي (ملخصات شوم نظريات ومسائل)، الدار الدولية، القاهرة، 1982، ص ص 212-2014 .
- (20) د/ هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الدولي ، دار جرير، الأردن، 2006، ص ص 281-282.
- (21) جبوري محمد، مرجع سبق ذكره، ص 65.
- (22) دور الدولار الأمريكي في ظل نظام أسعار الصرف المرنة، على الساعة 14.30، تاريخ الاطلاع 2018/12/24 [WWW.Startimes.com/f.aspx?t=32247021](http://www.startimes.com/f.aspx?t=32247021)
- (23) آثار - إنخفاض - سعر - صرف - الدولار ، على الساعة 09.15، تاريخ الاطلاع 2019/01/26 <http://www.startimes.com/f.aspx?t=6671278>
- (24) عبه عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره.